



تقرير مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عن الآثار الإقليمية والدولية لفيروس كورونا المستجد

(العدد رقم ٦) ١٨ رمضان ١٤٤١هـ - ١١ مايو ٢٠٢٠م

المُحرران: سعود السرحان ومارك طومسون

في هذا العدد

التعليق والتحليل

كوفيد-١٩ والخليج: جهود إنسانية جديدة وظهور وضع راهن جديد أمينة عثمانجيكوفيك



جائحة فيروس كورونا تضع قطاع الإسكان في دول الخليج، وهو أكبر قطاع مستهلك للكهرباء، تحت دائرة الضوء؛ ما زاد في الحاجة إلى إصلاحات فورية جيسيكابا عبيد



الاتحاد الأوروبي في عصر ما بعد فيروس كورونا سارة بازوباندي



نظرة عامة الوضع الحالي

نظرة عامة الوضع الحالي

مع استمرار الحكومات في شتى بقاع العالم في مواجهة جائحة فيروس كورونا، يدرس قادة الأمم مجموعة متنوعة من الخيارات التي تسمح لهم بإعادة فتح اقتصاداتهم تدريجياً،

السفر لن تُطبَّق على الفور. وشدّد «موريسون» على أن المنطقة الآمنة «لم يحن وقتها بعد»، على الرغم من أنه أكد أيضاً أن «من المهم رسم معالمها؛ لأنها جزء من طريق العودة» للدول المجاورة. ومع ذلك، فقد حظي الاقتراح بدعم واسع النطاق، خاصةً من مجتمع الأعمال. وقد دافع وزير الشؤون الخارجية النيوزيلندي، نائب رئيس الوزراء، «ونستون بيتزن»، عن الخطة أكثر من مرة، قائلاً: إنه كان يجري مناقشات منتظمة مع نظرائه الأستراليين لتصبح الخطة واقعاً ملموساً، لاسيما أن البلدين لديهما «أثنان من أكثر الاقتصادات تكاملاً في العالم»، (تابع إلى ص ٢)

دون تعريض صحة مواطنيهم للخطر. وأحد الأمثلة على ذلك: مقترح أُطلق عليه «فقاعة أستراليا ونيوزيلندا»، وبموجب هذا الاقتراح من الوارد أن تفتح أستراليا ونيوزيلندا الحدود فيما بينهما. وقد نظر قادة البلدين إلى هذه الفكرة بعين الاعتبار عدة أسابيع؛ مع استمرار ارتفاع أعداد الوفيات نتيجة لفيروس كورونا، بمعدلات متقاربة في كلا البلدين. وقد حلت رئيسة وزراء نيوزيلندا «جاسيندا أربدين» ضيفاً خاصاً في اجتماع مجلس الوزراء الوطني الأسترالي، حيث نُوقشت إمكانية إنشاء منطقة آمنة للسفر. ومع ذلك، حدّرت «أربدين» ورئيس الوزراء الأسترالي «سكوت موريسون» من أن فقاعة

أحدث إحصاءات فيروس كورونا بتاريخ: (٢٠٢٠/٥/١٠م)

إحصاءات الدول:

يمكن الاطلاع على أحدث الإحصاءات عن الحالات المؤكدة والوفيات وحالات التعافي في بلدانٍ يعينها على هذين الموقعين:

<https://coronavirus.jhu.edu/map.html>
www.worldometers.info/coronavirus/

المملكة العربية السعودية:

استخدمت وزارة الصحة السعودية مجموعة متنوعة من تقنيات الاختبار؛ ما ساعدها على تتبّع حالات الإصابة بفيروس كورونا وعلاجها؛ الأمر الذي سمح للمملكة بتخفيف بعض القيود خلال شهر رمضان. ومع ذلك، أكّدت وكالة الأنباء السعودية الرسمية أن الحكومة ستواصل معاقبة أي شخص يخالف الإجراءات الصارمة التي تتخذها البلاد لمنع انتشار فيروس كورونا، وأن من يخالف القواعد سيُعزّض نفسه للغرامة والسجن، مستشهدةً ببيان صادر عن وزارة الداخلية في المملكة.

حالات التعافي: ١١٤٥٧

الوفيات: ٢٤٦

الحالات المؤكدة: ٣٩,٤٨

إذا كنت مهتماً بالإسهام في التقارير المستقبلية، فيرجى إرسال عرض مُوجز لموضوعك المقترح إلى الدكتور مارك طومسون على البريد الإلكتروني:

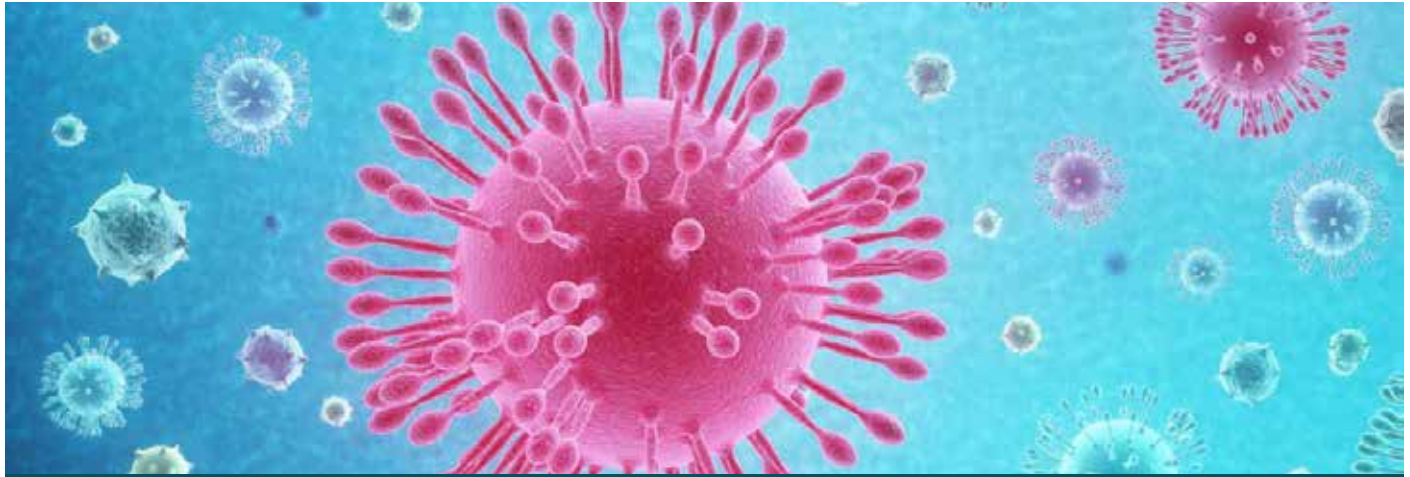
mthompson@kfcris.com

وتاريخ من التعاون والاحترام المتبادل. يقول البروفيسور «مايكل بيكر» من جامعة أوتاغو: إن مقترح «الفقاعة» يُمكن أن يمتدّ إلى دول أخرى، تلك الدول التي ستشهد نجاحاتٍ على صعيد مواجهة فيروس كورونا؛ مثل تايوان أو كوريا الجنوبية، إذا ما أُعلن عن خُلُوها من الفيروس. وبعبارةٍ أخرى، يعتقد «بيكر» أنه من الممكن تصوّر مستقبل خالٍ من الفيروس في نصف الكرة الشرقي.

هل يمكن أن تُمثّل «فقاعة أستراليا ونيوزيلندا» نموذجاً تحذو حذوه مجموعاتٍ إقليميةٍ أخرى، مثل مجلس التعاون الخليجي؛ بوصفها وسيلةً لبدء إعادة فتح

صارمةٍ للصحة العامة؛ لتسهيل إعادة فتح الاقتصادات على مستوى الدول، والسماح بالسفر الآمن بينها. وسيكون تضافُرُ جهود الجهات المعنية في جميع المجالات ذا أهميةٍ قُصوى، ويشمل ذلك التنسيق بين شركات الطيران والمطارات، ولجان السياحة، ورابطة الصناعة، ومجموعةٍ من الوكالات الحكومية؛ لضمان نجاح أي عملية إعادة افتتاح، وإدارتها بعناية. وفي أسوأ الأحوال، يمكن أن يُؤدّي عدم الالتزام بتدابير الصحة العامة الصارمة إلى إعادة فرض عمليات إغلاق مكلفة على مستوى الدولة؛ ما سيتسبب في أضرار اقتصادية طويلة الأجل واضطرابات مجتمعية.

اقتصاداتها؟ لقد ذكرت صحيفة «الجارديان»، مؤخراً، أن علماء الأوبئة يدعمون على نطاق واسع مفهوم «فقاعة أستراليا ونيوزيلندا»، لكنهم يُشبهون أيضاً إلى أنها ستجعل تَبَتُّع المخالطين أكثرَ صعوبةً، وتُعَرِّضُ البلدانَ لخطورة العودة إلى حالة إغلاق صارمةٍ إذا ما ظهرت فيها حالاتٌ جديدة، أو إذا تسرّب إلى بعضها انعدامُ الثقة والشك في بعضٍ. ولا شكّ في أن المفتاح لأي ترتيباتٍ ثنائية أو إقليمية من شأنها أن تُعيد التعامل بين الدول وتسمح بالسفر بينها، سيكمن في التخطيط الشامل والالتزام الصارم بتطبيق الإجراءات. وعلى كل الأحوال، فإن من الضروري اتخاذ تدابير



ما الفرق بين فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وبين متلازمة الالتهاب التنفسي الحاد (سارس)؟

أدى تفشّي مرض متلازمة الالتهاب التنفسي الحاد (سارس) في عام ٢٠٠٣م إلى إصابة أكثر من ٨٠٠٠ حالة، والتسبّب في وفاة ٨٠٠ شخص. وقد أمكن احتواء سارس في نهاية المطاف عن طريق المراقبة السريرية، والعزل الفوري للمرضى، والتنفيذ الصارم للحجر الصحي لجميع المخالطين، وفرضت السلطات المختصة الحجر الصحي المجتمعي على بعض المناطق. وهكذا، من خلال قطع جميع سلاسل انتقال العدوى من شخص لآخر، قُضي على سارس بشكل فعّال في غضون ٨ أشهر. ورغم وجود أوجه شبه كبيرة بين سارس وفيروس كورونا المستجد، فإن الأخير يختلف عن سارس من حيث فترة العدوى، وقابلية الانتقال، والشدة السريرية، ومدى الانتشار المجتمعي. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو المسار الذي تسلكه الجائحة مختلفاً. فعلى الرغم من أن ٢٦ دولة أبلغت عن حالات إصابة بسارس، فإن الغالبية العظمى من الحالات تركّزت في خمس دول أو مناطق؛ هي: الصين، وتايوان، وهونج كونج، وسنغافورة، وتورنتو بكندا. وفي الولايات المتحدة، تأكّد بالأدلة العملية إصابة ثمانية أشخاص فقط بسارس. وقد سافر جميع هؤلاء الأشخاص إلى أجزاء أخرى من العالم حيث كان سارس منتشرًا، لكنه لم ينتشر على نطاق واسع في الولايات المتحدة. ولا شكّ في أن هناك أوجه شبه بين سارس وكورونا المستجد، لكنّ الاختلافات في خصائص الفيروس ستحدّد في النهاية ما إذا كانت الإجراءات نفسها التي طُبّقت لمواجهة سارس ستنتج أيضاً مع الفيروس المستجد.

المصدر: مجلة «ذا لانسيت» - الأمراض المعدية.

التعليق والتحليل

يأتي هذا التقريرُ الأسبوعيُّ لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عن التأثيرات الإقليمية والدولية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في وقتٍ حرج. وقد استجابت الحكوماتُ للوباء المتزايدٍ من خلال تطبيق الحجر الصحي وحظر التجوُّل و«الإغلاق»؛ الأمر الذي يُؤثِّرُ على الاقتصادات الوطنية وأنماط حياة الملايين من الناس. ومن ثَمَّ، فإننا نهدفُ في هذا التقرير الأسبوعي إلى مقابلة مجموعةٍ متنوعة من الأفراد، من بينهم صانعو سياسات وأكاديميون ومفكرون؛ لاستطلاع آرائهم حول تأثير هذا الوباء من جهة علاقته بمجال اهتمامهم. وفي هذا التقرير الأسبوعي لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عن التأثيرات الإقليمية والدولية لفيروس كورونا مقالٌ لسارة بازوباندي، زميلةٌ في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المعهد الألماني للدراسات الدولية والإقليمية، ألمانيا، ويدورُ مقالها حول الاتحاد الأوروبي في عصر ما بعد فيروس كورونا. وفي التقرير أيضاً تتناولُ جيسكا عبيد، مستشارة الطاقة والمنتسبة الأكاديمية لتشاتام هاوس، المملكة المتحدة، كيف وضعت جائحةُ فيروس كورونا قطاعَ الإسكان في دول الخليج، وهو أكبرُ قطاعٍ مستهلك للكهرباء، تحت دائرة الضوء؛ ما زاد في الحاجة إلى إصلاحاتٍ فورية. وتناقشُ أمينة عثمانجيكوفيك، باحثةٌ في «تريندز ريسرتش»، الإمارات العربية المتحدة، وباحثةٌ متعاونةٌ بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، كيف حفَّزَ فيروس كورونا المستجد الجهودَ الإنسانية الجديدة في دول الخليج؛ الأمر الذي سيُؤدِّي إلى ظهور وضعٍ راهنٍ جديد.

الاتحاد الأوروبي

في عصر ما بعد فيروس كورونا

سارة بازوباندي



سارة بازوباندي

زميلةٌ في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المعهد الألماني للدراسات الدولية والإقليمية، ألمانيا.

رغم التحذيرات السابقة التي أطلقها العلماء بشأن ظهور فيروسات جديدة تمثل أحد أكبر التهديدات للوجود البشري، فإن الجائحة العالمية لفيروس كورونا باغتت المجتمع العالمي. فأوروبا، وهي موطنٌ بعض أكثر اقتصادات العالم تطوُّراً، لم تكن مستعدةً لمواجهة الانتشار السريع للفيروس، ما جعلها تصطدم بمجموعة جديدة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية. لقد أصبحت إيطاليا إحدى أكبر بُؤر التفشي العالمي للوباء، بصورة تُفوق قدرةً استيعاب منظومة الرعاية الصحية في البلاد. وتوجه ألمانيا، صاحبة أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي، نحو ركود عميق في عام 2020؛ إذ من المتوقَّع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي للبلاد مرتين، كما حدث بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008م. وبالإضافة إلى تأثيره على النمو الاقتصادي وأنظمة الرعاية الصحية في الدُول المختلفة، سلَّط الوباء الضوءَ على الحاجة إلى معالجة نقص التنسيق بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقَّع أن تُسكَلَ الآثار الطويلة الأمد لأزمة فيروس كورونا مصيرَ أوروبا، وتبدو التساؤلاتُ حول استدامة المؤسسة بشكلها الحالي أكثر إلحاحاً مما كانت عليه قبل الوباء. وفي الواقع، فإن انتقالَ الاتحاد الأوروبي الواضح إلى العمل المتناسك فيما يتعلق بأزمة فيروس كورونا نفسها قد أكد ضرورة طرح مثل هذه الأسئلة.



تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي:

يرى الكثيرون أن الاتحاد الأوروبي، أحد أكثر الإنجازات السياسية تميّزاً في القرن العشرين، كان مُكوّناً حيويّاً في جهدٍ استمرّ لعقود لإيجاد تماسك أعمق بين الدول الأوروبية. ومع ذلك، فقد أثارَت تحدياتٍ مختلفة تساؤلاتٍ حول مدى قابلية هذا التكامل للتطبيق. وتُعدُّ أزمة اليورو الطويلة الأمد، متبوعةً بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، من بين أبرز الأمثلة على التحديات المختلفة التي تواجه زيادة التماسك الأوروبي. ومن المفارقات أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي جمع بقية الأعضاء في لحظة وحدة نادرة، حين اتخذوا جميعاً موقفاً مُؤخّداً في التفاوض على شروط الاتفاق مع المملكة المتحدة. ومع ذلك، فإن رحيل المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي سلط الضوء على ضربة قوية لمفهوم «الاتحاد الوثيق في أوروبا»، وأدّى إلى دعواتٍ لمراجعة العلاقات داخل الاتحاد.

التحديات المستقبلية:

بعد سنوات طوال من تأسيسه، أصبح «الاتحاد الأوروبي» مهدداً بالتفكك. وفي الوقت نفسه، بات التأثير المالي والاقتصادي للاتحاد الأوروبي على مستوى العالم آخذاً في الانخفاض. لقد أصبح العالم اليوم متصلاً على نحو لم يشهد التاريخ أفضل منه، ولكن عودة سياسات الانعزالية والشعبوية والتمحور حول الذات التي تضر بالتجارة الدولية والتعددية باتت تُنذِرُ بتهديدٍ خطير لاستمرارية الاتحاد الأوروبي. وكما جاء في الكتاب الأبيض الصادر عن الاتحاد الأوروبي بشأن مستقبل أوروبا، فإن: «إلقاء اللوم على» بروكسل «في المشكلات، مع نسبة الفضل في النجاح إلى الداخل، وغياب القرارات المشتركة، وعادة توجيه أصابع الاتهام إلى الآخرين» قد تُسببُ فعلياً في النيل من تماسك الأوروبيين. هذا، ويتطلب النظام العالمي المتطور المتعدد الأقطاب أن يُراجع الاتحاد الأوروبي الهيكل الحالي للعلاقات بين الدول الأعضاء؛ فقد رفض الأعضاء الشرقيون رفضاً شديداً فكرة الاتحاد الأوروبي اللين والمتعدد السرعات، الذي يُقسّم القارة إلى معسكرين منفصلين: معسكر جوهري وآخر هامشي، باعتبار ذلك حلاً للتحديات المستقبلية. لذلك، فإن التحدي الرئيس الذي سيواجه الاتحاد الأوروبي في السنوات المقبلة، وخاصةً في حقبة ما بعد فيروس كورونا، سيكون البحث عن المسار الأفضل لتجديد هيكله.



الانتقال إلى المستقبل:

أفضل وصف للسيناريوهات المستقبلية للاتحاد الأوروبي، هو الوصف الذي استخدمته المنظمة نفسها. ففي الكتاب الأبيض عن مستقبل أوروبا (نُشر في عام ٢٠١٧م)، خصرت الخيارات المتاحة للنخبة السياسية في الاتحاد الأوروبي في خمسة خيارات: (١) الاستمرار في الهيكل الحالي؛ (٢) تفكيك جميع مؤسسات الاتحاد الأوروبي الموحدة، باستثناء السوق الموحدة؛ (٣) تقليص حجم الاتحاد من خلال إنشاء اتحاد أوروبي مُصغر، يتكون فقط من أولئك الذين يريدون اندماجاً أعمق، ولديهم استعداد للعمل أكثر من أجله؛ (٤) العمل بشكل أقل بطريقة أكثر كفاءة، من خلال تقسيم واضح للأمور على المستويين الوطني والإقليمي؛ (٥) زيادة التعاون بين الأعضاء في جميع المجالات.

لقد سلّطت الجائحة العالمية الحالية الضوء على الضعف الذي انتاب جميع الدول الأعضاء الأوروبيين، ولا شك في أن الأمر سيتطلب المزيد من مجموعات السياسات الخاصة بكل بلد على حدة للتعافي من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة. لذلك، لن يكون من السهل تحقيق المزيد من التعاون، والحفاظ على الاتحاد في هيكله الحالي. ولن يحظى تفكيك الاتحاد بالكامل بالترحيب من جميع الدول الأعضاء؛ لأن فيه مخاطرة بتقويض جميع الإنجازات السياسية للعقود السبعة الماضية. لذلك، فإن المُنحَى قُدماً نحو فكرة الاتحاد الأوروبي المصغر، أو «العمل بصورة أقل بطريقة أكثر كفاءة»، تُعد الحلول الأكثر وضوحاً للحاجة الحالية داخل المؤسسة لإعادة التفكير بطريقة إبداعية في مستقبلها. وسيكون الشقاق الواضح في العلاقات بين الدول الأعضاء ٢٧ أكثر وضوحاً في عصر ما بعد فيروس كورونا؛ وعلى صُناع القرار الآن اتخاذ بعض الخيارات الصعبة التي سترسم ملامح الدور الأوروبي في النظام العالمي المتطور.

جائحة فيروس كورونا تضع قطاع الإسكان في دول الخليج، وهو أكبر قطاع مستهلك للكهرباء، تحت دائرة الضوء؛ ما زاد في الحاجة إلى إصلاحات فورية

جيسكا عبيد



جيسكا عبيد

مستشارة الطاقة والمنتسبة الأكاديمية لتشاتام هاوس،
المملكة المتحدة.

يُعدُّ قطاع الإسكان أعلى قطاع مستهلك للكهرباء في دول الخليج، باستثناء الإمارات العربية المتحدة والبحرين، حيث يحتلُّ فيهما المرتبة الثانية. ويرتبط هذا الطلب المنزلي المرتفع بشكل مباشر بانخفاض رسوم الكهرباء الناتج عن دعم الوقود والكهرباء، وكذلك ثبات الأسعار على مدار أوقات اليوم المختلفة.

وقد حدث التغيُّر الحالي في معدلات الطلب على الكهرباء وفي أحمالها نتيجة لحدثين، أولهما: تدابير احتواء فيروس كورونا التي أجبرت الناس على البقاء في المنازل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، وما تبع ذلك من زيادة في استهلاك الكهرباء، وهو ما يمكن مقارنته بمعدلات الاستهلاك النموذجية الخاصة بعطلة نهاية الأسبوع. وثانيهما: شهر رمضان المبارك، الذي يزيد فيه استخدام الأجهزة الكهربائية المنزلية والإضاءة طوال الليل. ونتيجةً لذلك، ارتفع استهلاك الكهرباء في المنازل، واضطُرَّ مشغلو الشبكات إلى الاستجابة لمعدلات استهلاك مختلفة.

هذا، وقد أدى بطء النشاط الاقتصادي وانخفاض الطلب من القطاعين الصناعي والتجاري إلى تقليل الطلب العالمي على الكهرباء. فوفقاً لتقرير الوكالة الدولية للطاقة حول «مراجعة الطاقة العالمية»، انخفض الطلب على الكهرباء بنسبة 20٪ على الأقل خلال عمليات الإغلاق التي تسبب فيها الوباء في العديد من البلدان.

ومع ذلك، ففي الاقتصادات الخليجية التي تواجه عمليات الإغلاق، تؤدي زيادة الطلب المنزلي، عند قياسها مقابل الانخفاض في القطاعات الأخرى، إلى انخفاض إجمالي في استهلاك الكهرباء بحوالي 10٪. ونتيجةً لذلك، لا يزال الضغط الذي يضعه دعم الكهرباء على ميزانيات الدول مرتفعاً بشكل ملحوظ. ونظراً لأن الكهرباء على مدار تاريخها كانت غير مكلفة، فإن أنماط السلوك الاستهلاكي للمواطنين والقيمين ليست موجهة نحو توفير الكهرباء، الأمر الذي زاد قيمة فواتير الكهرباء وتكاليف المعيشة في أثناء عمليات الإغلاق.

ومن شأن هذا الوضع أن يسلِّط الضوء على عدم استدامة استهلاك الكهرباء في دول الخليج. وقد حاولت حكومات الخليج معالجة طلب قطاع الإسكان من خلال دراسة أو تنفيذ سياسات مختلفة، أهمها تخفيض الدعم، والتأكيد على تدابير كفاءة الطاقة. لكن تحقيق هذه السياسات يمشي بخطى وثيدة، وحالياً، تُجبر أسعار النفط المنخفضة، الناتجة عن إجراءات احتواء فيروس كورونا، حكومات الخليج الغنية بالهيدروكربونات على خفض الإنفاق مع انخفاض عائدات النفط



بشكل كبير. ومن الناحية النظرية، يجب أن يُشجّع هذا على زيادة تعرفه الكهرباء؛ ومع ذلك، فإن التخطيط للعملية يكون في الواقع أسهل دائماً من تنفيذها، خاصةً خلال فترة التباطؤ الاقتصادي.

تتوقع وكالة فيتش للتصنيف خسارة في عام ٢٠٢٠م قدرها ٨٥٠ مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ومع دخول الاقتصاد العالمي في ركودٍ يشوبه عدم وضوح في مسار الانتعاش وإطارة الزمني، فإن من غير المرجح رفع أسعار الكهرباء على القطاعات التجارية والصناعية المثقلة الكاهل فعلياً، قبل حدوث الانتعاش الاقتصادي الكامل. بالإضافة إلى ذلك، قد تُسكّل الاضطرابات المجتمعية في قطاع الإسكان تهديداً مع زيادة خطر البطالة. ويتمثل أحد الخيارات للحد من هذا التهديد في إعادة هيكلة تعرفه الاستهلاك المنزلي على أساس تسعير وقت الاستخدام، وإلغاء الدعم على شريحة الاستهلاك العليا، وإعادة توجيه آليات التمويل نحو دعم تدابير كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة اللامركزية.

منذ عام ٢٠١١م، في منطقة الخليج، حققت هيئة كهرباء ومياه دبي أكبر نجاح في إصلاح تعرفه الكهرباء. وفي الواقع، فإن إصلاحات هيئة كهرباء ومياه دبي تُظهر انخفاضاً في الطلب عبر القطاعات. ورغم ذلك، مع بروز آثار وباء فيروس كورونا، عرضت هيئة كهرباء ومياه دبي خصماً بنسبة ١٠٪ على فواتير الكهرباء والماء لمدة ٣ أشهر تبدأ في منتصف مارس للعملاء في القطاعات السكنية والصناعية والتجارية (يستخدم القطاع الأخير ٣، ٤٧٪ من إجمالي الطلب). ويُعدّ هذا الخصم جزءاً من حزمة التحفيز الاقتصادي لحكومة دبي.

أما في المملكة العربية السعودية، فقد كان التركيز على تدابير كفاءة الطاقة. فالقطاع السكني يمثل في المملكة ٦، ٤٩٪ من استهلاك الكهرباء. ويمثل استهلاك الكهرباء المرتبط بالمباني في جميع القطاعات؛ سواء السكنية، أو التجارية، أو الحكومية ٧٩٪ من إجمالي الاستهلاك. واعتباراً من نهاية أبريل، أُوقفت تصاريح الحصول على الكهرباء. وبدلاً من ذلك، أصبحت جميع المباني مطالبةً بإثبات وجود العزل الحراري إلى أن يُطبّق كود البناء السعودي.

وبشكل عام، فإن عمليات الإغلاق لمواجهة فيروس كورونا تؤدي إلى تقليل الطلب على الطاقة، بما في ذلك الكهرباء. ومع ذلك، فإن ارتفاع الطلب على الكهرباء وزيادة استهلاكها في قطاع الإسكان في دول الخليج، يُسلِّط الضوء على تكلفة الدعم والاستهلاك المُهدر. وخلاصة القول: إن الطلب المنزلي على الكهرباء والدعم الموجه لمختلف القطاعات لا يمكن تحمّله ويتطلّب إصلاحاً فوراً.

كوفيد-١٩ والخليج: جهود إنسانية جديدة وظهور وضعٍ راهن جديد

أمينة عثمانجيكوفيك



أمينة عثمانجيكوفيك

باحثة في «تريندر ريسرتش»، الإمارات العربية المتحدة،
وباحثة متعاونة بمركز الملك فيصل للبحوث
والدراسات الإسلامية.

في الوقت الذي يُشكّل فيه التأثيرُ المدمرُ لجائحة فيروس كورونا على أنظمة الرعاية الصحية العالمية والعدّدُ المتزايدُ للوفيات التحدي الأكبر في عصرنا للحكومات في جميع أنحاء العالم؛ فإن تأثيرَ كوفيد-١٩ على أضعف سكان العالم يتضاعف بشكل أساسي. فقد تضررت الاقتصادات والبلدان النامية والهشة تضرراً شديداً، ومن بينها البلدان التي تضم عدداً كبيراً من السكان المُشرّدين. على سبيل المثال: تفشّى شلل الأطفال في النيجر، وانخفض تقديم الخدمات إلى مستويات حرجة في مخيمات اللاجئين في بنغلاديش. بالإضافة إلى ذلك، فقد أوقفَ الوباءُ الخدمات التعليمية للعديد من الأطفال اللاجئين في المخيمات في جميع أنحاء اليونان.

ووفقاً لبرنامج الأغذية التابع للأمم المتحدة، فإن من المتوقع أن يتضاعف عدد الأشخاص الذين سيواجهون أزماتٍ غذائيةً شديدة وممتدة في عام ٢٠٢٠م إلى أكثر من ٢٥٠ مليوناً بسبب فيروس كورونا المستجد. وفي الواقع، فإن هناك مجموعةً واسعة من البلدان التي تواجه أزماتٍ غذائية شديدة عبر مناطق متعددة، تتراوح من اليمن وأفغانستان وإثيوبيا وجنوب السودان إلى سوريا ونيجيريا. وقد أعادت دولُ الخليج توجيه مساعداتها الخارجية الطارئة لبعض الدول التي تربطها بها علاقاتٌ تاريخية عميقة، والتي تضررت بشدة جراء جائحة كوفيد-١٩، ومن بينها تلك التي بها عددٌ كبير من السكان النازحين.

هذا، ويُؤكّدُ بعضُ المحللين أن «الأدوار قد تبدلت»، وأن المساعدات الإنسانية الصادرة عن المانحين الجُدُد، بما في ذلك منطقة الخليج، تمثل تحولاً عسرياً؛ لأنها تُكمّلُ المساعدات الواردة من المانحين التقليديين، كإيطاليا والمملكة المتحدة. وفي حين أن كلا البلدين يتصدران مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة، حتى الآن، إلا أنهما تأثرتا بشدة بفيروس كورونا المستجد، مع وصولهما لأعلى المعدلات للحالات المؤكدة والوفيات في أوروبا.

ومنذ الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م، قلّصت معظمُ الدول المتقدمة في العالم من إنفاقها على المساعدات الإنسانية. ونظراً لجائحة كوفيد-١٩، وما نتج عنها من أزماتٍ صحية واجتماعية واقتصادية، كان هناك ارتفاعٌ في عدد الجهات المانحة الإنسانية الجديدة التي سدّت الفجوة التي حدثت في المساعدات. وبالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، خَطّت دولُ الخليج بشكل جماعي خطواتٍ كبيرة في التخفيف من معاناة العديد من المجتمعات العالمية؛ من خلال جرّم المساعدات الخاصة بها. وإنها لخطواتٌ ترسم ملامح نهج جماعي جديد للمساعدة الإنسانية، ذلك النهج الذي سيحل محلّ المساعدات التقليدية للمانحين؛ كتلك المُقدّمة من الولايات المتحدة والدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.



لقد تطورت المساعدة التنموية الرسمية لدول الخليج بشكل سريع. ففي منتصف مارس، بادرت المملكة العربية السعودية إلى الدخول في شراكة مع منظمة الصحة العالمية، وساعدت في نقل المعدات واللوازم الطبية جواً من المركز اللوجستي للمنظمة في دبي إلى اليمن. واستجابةً لنداء عاجل من المنظمة، تبرعت المملكة العربية السعودية بمبلغ عشرة ملايين دولار أمريكي لدعم الجهود الإقليمية لمكافحة الوباء. وبالإضافة إلى وضع مبادئ توجيهية خاصة بكل بلد للتعامل مع جائحة فيروس كورونا، في منتصف أبريل، تبرعت المملكة أيضاً بمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكي لمنظمة الصحة العالمية للمساعدة في تعزيز الجهود الدولية: حُصصَ منها ١٥٠ مليون دولار أمريكي لتحالف ابتكارات التأهب الوبائي؛ وحُصصَ ١٥٠ مليون دولار أمريكي للتحالف العالمي للقاحات والتحصين، و٢٠٠ مليون دولار أمريكي لبرامج صحية دولية وإقليمية أخرى.

وفي الشهرين الماضيين، أرسلت حكومة الإمارات طائراتٍ مزودةً بمعدات طبية وإمدادات غذائية إلى الفلبين، وبنغلاديش، وأرمينيا، وباكستان، ونيبال، وإثيوبيا، وصربيا، وكرواتيا، وجنوب أفريقيا، وقيرغيزستان، والسودان، وموريتانيا، وقبرص، وأوكرانيا، والصومال،

وكولومبيا، وإيطاليا، وكازاخستان. وعلى سبيل المثال، احتوت الطائرة المتجهة إلى باكستان على ١٤ طناً مترياً من الإمدادات الطبية والغذائية، بينما احتوت الطائرة المتجهة إلى اليونان على ١٣ طناً من معدات الحماية الطبية، تشمل قفازاتٍ ومُعقّمات. إضافةً إلى ذلك، استكمل القطاع الخاص الجهود الإنسانية الحكومية؛ فحتى الآن، تبرّع مجتمع الأعمال والأعمال الخيرية الإماراتي بأكثر من ١٢٧ مليون درهم (٣٥ مليون دولار أمريكي) لدعم الجهود المحلية والإقليمية لمكافحة جائحة كوفيد-١٩. علاوةً على ذلك، تبرّعت شركة إعمار العقارية التي تتخذ من دبي مقراً لها - وهي إحدى أكبر شركات التطوير العقاري في الخليج - بمبلغ ١٠٠ مليون درهم (٢٧ مليون دولار أمريكي) لصندوق التضامن الاجتماعي لمواجهة الجائحة. ومن خلال استكمال الجُرم الإنسانية بين الحكومات لمعالجة جائحة كوفيد-١٩، دخلت الإمارات العربية المتحدة أيضاً في شراكة مع منظمة الصحة العالمية لمساعدة الاتحاد الأفريقي؛ ما يدلُّ على وجود تدفُّقٍ موازٍ ومتعدد الأطراف من المساعدات الإنسانية.

وفي البحرين، أُطلقت حملةً عبر الإنترنت لمساعدة المقيمين الأجانب الذين فقدوا وظائفهم بسبب الجائحة؛ ما حفّز المزيد من المساعدة والدعم من الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والكويت.

وقد أدّت جائحة كوفيد-١٩ كذلك إلى تحفيز التواصل الإنساني الإقليمي مع إيران؛ فقد قدمت الإمارات والكويت وقطر مساعداتٍ إنسانيةً لإيران، شملت معدات طبية وقفازات وأقنعة طبية. وقد أرسلت قطر وحدها أكثر من ٤٠ طناً من المعدات الطبية، في حين عرضت الكويت مساعدةً بقيمة ١٠ ملايين دولار أمريكي. إضافةً إلى ذلك، أرسلت قطر معدات طبية إلى اليمن، ولبنان، وتونس، والأراضي الفلسطينية، بما يقرب من مليوني ريال (٥٣١,٠٠٠ دولار أمريكي).

وإن هذه الجهود الإنسانية الجماعية لدول الخليج لتُظهر تضامنها مع الدول والمجتمعات الأكثر تضرراً من الوباء، وتُكمل عمل منظمة الصحة العالمية؛ ومن ثمّ، فمن المحتمل أن تُعَيِّر تلك الجهود **الوضع الراهن** التقليدي للمساعدات الإنسانية، وتُظهر نموذجاً جديداً قد يكون له تأثيرٌ دائم بعد انحسار جائحة كوفيد-١٩ عام ٢٠٢٠م.